المملكة المغربية
المجلس الأعلى للحسابات

تقرير تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي بخصوص السنة المالية 2021

- خلاصة -

فهرس

تقديم..... 1
أولا. وضعية المداخيل المصرح بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة 3
1. تطور ملحوظ لموارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2021 وانخفاض في مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية 3
1.1. أهمية الدعم الممنوح من طرف الدولة 3
1.1.1. ارتفاع الدعم العمومي ارتباطا بسياق تنظيم انتخابات 2021..... 3
2.1.1. انخفاض مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية مقارنة مع الاقتراعات السابقة بسبب الوضعية الوبائية والتنظيم المتزامن للاقتراعات 3
3.1.1. استقرار مستوى مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية 4
4.1.1. استفادة أربعة أحزاب من دعم الدولة لتشجيع تمثيلية النساء برسم 2021 4
2.1. ارتفاع الموارد الذاتية للأحزاب ب 62% 5
3.1. استفادة ثمانية أحزاب سياسية من 92% من مجموع الموارد المصرح بها 5
4.1. تفاوت نسبة مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير للأحزاب السياسية..... 6
2. وضعية إرجاع مبالغ الدعم العمومي غير المبرر إلى الخزينة 6
1.2. إرجاع 72 % من الدعم غير المبرر من طرف 16 حزبا (25,96 مليون درهم) 6
2.2. عدم إرجاع مبلغ 10,32 مليون درهم من الدعم غير المبرر من طرف 13 حزبا 7
ثانيا. وضعية النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها 7
1. اتسام النفقات الإجمالية بأهمية النفقات الانتخابية 7
2. ارتفاع تكاليف تسيير الأحزاب ب 24% 8
3. 92% من النفقات الإجمالية تم تنفيذها من طرف ثمانية أحزاب 8
4. ضرورة العمل على تحسين تبرير النفقات 8
1.4. ارتفاع نسبة النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة 9
2.4. استقرار نسبة النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية 10
3.4. استقرار نسبة النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب 11
4.4. ضرورة التقيد بالسقف القانوني لأداء النفقات نقدا 12
ثالثا. تقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية 12
1. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية 12
1.1. تراجع طفيف في تقديم الحسابات السنوية 12
2.1. تقديم 22 حسابا مشهودا بصحته بدون تحفظ من طرف الخبير المحاسب وست (6) حسابات بتحفظ وحساب واحد غير مشهود بصحته 13
2. نقائص في التدبير المالي والمحاسبي وضرورة تجاوزها 14
1.2. تنزيل العمليات المحاسبية في حسابات غير ملائمة 14
2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة 15
3.2. عدم احترام القواعد المحاسبية لمسك حساب "الصندوق" 16
4.2. عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسي..... 16
5.2. أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنات الختامية 16
3. أهم نتائج تحليل الأجوبة على الاستبيان الموجه للأحزاب السياسية والحاجة الماسة لمواكبتها بهدف تحسين تدبيرها الإداري والمالي والمحاسبي 17
1.3. 38% من الأحزاب لا تقوم بإعداد ميزانية توقعية لمواردها وتكاليفها 17
2.3. عدم اعتماد مسطرة لتنظيم وتتبع تنفيذ المداخيل (53,8%) والنفقات (69,2%) 17
3.3. 27,6% من العاملين بالأحزاب السياسية يتوفرون على مستوى تعليم عالي 18

ملحقات

ملحق 1: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة إلى حدود أواخر ديسمبر 2022 (بالدرهم) 19

ملحق 2: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة إلى حدود أواخر ديسمبر 2022 حسب الاستحقاقات الانتخابية والسنوات المالية 20

ملحق 3: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2019-2021 21

ملحق 4: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2021 22

ملحق 5: مؤشرات حول نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب..... 23

تقديم

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية كما تم تغييرهما وتتميمهما، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2021، وكذا فحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها كل حزب معني برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021 سيتم تضمينها في تقارير خاصة، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 11-29 سالف الذكر.

ومن أجل تيسير عملية تقديم الحسابات السنوية، وضع المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية منصة رقمية مكنت من إدلاء ستة وعشرين (26) حزبا من أصل تسعة وعشرين (29) بحساباتهم من خلال هذه المنصة.

ولتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، قام المجلس بمراقبة مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المحاسبية الجاري بها العمل وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي الممنوح لها لتغطية مصاريف تدبيرها، لاسيما من حيث ما يلي:

- تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها في الآجال القانونية (قبل 31 مارس 2022) وإدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لها؛
- تدقيق وفحص الجوانب المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة؛
- مشروعية الموارد وصحة النفقات المصرح بها؛
- احترام القواعد المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي للأحزاب السياسية والدليل العام للمعايير المحاسبية.

في هذا الإطار، خلص المجلس إلى استقرار نسبي في الأداء المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لاسيما على مستوى إثبات صرف نفقاتها والإشهاد بصحة حساباتها، وكذا إرجاع جزء من مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة، كما تنص على ذلك القوانين والأنظمة الجاري بها العمل. كما وقف المجلس من خلال تحليل أجوبة الأحزاب السياسية على الاستبيان الموجه إليهم على العديد من النقائص المرتبطة أساسا بضعف مستوى التأطير ومحدودية الموارد البشرية العاملة بالمصالح الإدارية للأحزاب السياسية وكذا

عدم إعداد ميزانيات توقعية وعدم اعتماد مسطرة لتنظيم وتتبع تنفيذ مداخيلها ونفقاتها.

ويعرض الملخص التالي أبرز الملاحظات والتوصيات المسجلة، أخذا بعين الاعتبار أجوبة وتعقيبات المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب السياسية.

أولا. وضعية المداخيل المصرح بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة

1. تطور ملحوظ لموارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2021 وانخفاض في مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية

سجل مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية تطورا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020، بعد أن ارتفعت من 121,93 مليون درهم إلى 499,69 مليون درهم.

1.1. أهمية الدعم الممنوح من طرف الدولة

بلغت **موارد الأحزاب السياسية** المصرح بها برسم سنة 2021 ما مجموعه **499,69 مليون درهم**، موزعة ما بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 81,47% والموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 18,53%.

1.1.1. ارتفاع الدعم العمومي ارتباطا بسياق تنظيم انتخابات 2021

بلغ إجمالي **الدعم الممنوح من طرف الدولة** للأحزاب السياسية خلال سنة 2021 ما قدره **407,09 مليون** درهم، موزعة ما بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة في اقتراعات 2021 (85,56%) والدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير (14,39%) والدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (0,05%). فيما لم يتم منح أي دعم لتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية.

2.1.1. انخفاض مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية مقارنة مع الاقتراعات السابقة بسبب الوضعية الوبائية والتنظيم المتزامن للاقتراعات

بلغت مساهمة الدولة في **تغطية مصاريف الحملات الانتخابية** للأحزاب السياسية المشاركة في الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية (اقتراعي 8 سبتمبر 2021) وأعضاء مجلس المستشارين (اقتراع 5 أكتوبر 2021)، ما مجموعه **348,29 مليون درهم**، من أصل 352 مليون درهم المخصصة لهذه الغاية، أي بنسبة 99%.

وقد سجل مجموع مبالغ هذه المساهمات انخفاضًا بنسبة 33,85% مقارنة بإجمالي الدعم الممنوح لتمويل الحملات الانتخابية لسنتي 2015 و2016 (526,58).

ويرجع هذا الانخفاض، من جهة، إلى تزامن تنظيم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية بتاريخ 8 سبتمبر 2021، ومن جهة ثانية، إلى السياق المرتبط بالوضعية الوبائية الذي أجبر الأحزاب السياسية على تعديل استراتيجيات تواصلها بهدف التقيد بالاحترازات الوقائية من فيروس كورونا، وذلك من خلال اللجوء لاستخدام التقنيات الرقمية (التناظر عن بعد، والاجتماعات عبر الفيديو، إلخ).

3.1.1. استقرار مستوى مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية

رصد قانون المالية لسنة 2021 اعتمادات مالية بلغت **140 مليون درهم** برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، وذلك عملا بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه. وقد تم **تحويل 58,59 مليون درهم** من المبلغ المرصود لفائدة **27 حزبا** من أجل المساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وهو ما يعادل نسبة **42%** من مجموع الاعتمادات المفتوحة لهذه الغاية. وتجدر الإشارة إلى استقرار المبلغ الإجمالي لهذا النوع من الدعم مقارنة مع سنتي 2019 و2020 حيث تم على التوالي صرف ما مجموعه 58,59 و58,12 مليون درهم.

فيما **لم يتم صرف** مبلغ إجمالي قدره **1,41 مليون درهم** العائد لحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب العهد الديمقراطي **(في حدود 468.750,00 درهم لكل حزب)**، بسبب عدم تسوية وضعيتها المالية اتجاه الخزينة. وعلى صعيد آخر، لم يتم تحويل أي مساهمة للدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية للأحزاب السياسية، خلال السنة المالية 2021.

4.1.1. استفادة أربعة أحزاب من دعم الدولة لتشجيع تمثيلية النساء برسم 2021

في إطار صندوق الدعم المتعلق بتشجيع تمثيلية النساء، تقوم المصالح المختصة بوزارة الداخلية سنويا بالإعلان عن طلبات إبداء الاهتمام لتمويل المشاريع لفائدة الأحزاب السياسية والجمعيات المغربية الناشطة في مجال

بناء قدرات النساء فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وإدارة الشؤون العامة. ويحدد سقف دعم الدولة في مبلغ 200 ألف درهم لكل مشروع، في حدود 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع، وفق ما نص عليه القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 14-618 بتاريخ 3 مارس 2014 المتعلق بمنح الدعم المخصص لتعزيز تمثيلية النساء.

وقد بلغ الغلاف المالي الذي تم منحه خلال سنة 2021 برسم دعم الدولة لتشجيع تمثيلية النساء ما مجموعه 212.472,27 درهم استفادت منه أربعة أحزاب، مقابل 195.000,00 درهم في سنة 2020 استفادت منه ثلاثة أحزاب، و834.000,00 درهم في سنة 2019 استفادت منه تسعة أحزاب

2.1. ارتفاع الموارد الذاتية للأحزاب ب 62%

بلغت الموارد الذاتية للأحزاب السياسية ما مجموعه 92,60 مليون درهم خلال سنة 2021، مسجلة بذلك ارتفاعا ناهز 62%مقارنة مع سنة 2020. وتتوزع هذه الموارد أساسا ما بين واجبات الانخراط والمساهمات (91%) وعائدات غير جارية (9%). ويرجع تطور هذه الموارد أساسا إلى تضاعف واجبات الانخراط والمساهمات التي ارتفعت من 43,11 مليون درهم خلال سنة 2020 إلى 84,60 مليون درهم خلال سنة 2021.

فيما سجلت العائدات غير الجارية، المكونة من عائدات بيع الأصول الثابتة والتبرعات وإلغاء الديون، انخفاضًا بنسبة 66% بعد أن تراجعت من 22.78 مليون درهم في سنة 2019 إلى 7.84 مليون درهم في سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن 92% من هذه الموارد قد تم تحصيلها من طرف ثلاثة أحزاب، وهي حزب الاستقلال (3.28 مليون درهم)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (2.43 مليون درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (1.48 مليون درهم). كما تم تحقيق عائدات مالية قدرها 160.223,34 درهم من طرف حزب العدالة والتنمية.

3.1. استفادة ثمانية أحزاب سياسية من 92% من مجموع الموارد المصرح بها

من بين مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2021، والتي بلغت 499,69 مليون درهم، **بلغت موارد ثمانية (08)** أحزاب **458,49 مليون درهم**، أي ما يعادل **92%** من المبلغ الإجمالي المصرح به. في هذا الصدد، أنجزت ثلاثة أحزاب موارد تتراوح ما بين 76 و134 مليون درهم، وهي حزب التجمع الوطني للأحرار (133,69 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة

(86,25 مليون درهم) وحزب الاستقلال (76,43 مليون درهم). في نفس الإطار، أنجزت خمسة أحزاب موارد تتراوح ما بين 24 و48 مليون درهم، وهي حزب العدالة والتنمية (47,55 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (34,65 مليون درهم) وحزب الحركة الشعبية (29,35 مليون درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (25,76 مليون درهم) وحزب الإتحاد الدستوري (24,88 مليون درهم). فيما أنجزت باقي الأحزاب (21 حزبا) موارد بمبلغ **41,20 مليون** درهم، أي 8% من إجمالي الموارد.

4.1. تفاوت نسبة مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير للأحزاب السياسية

تشكل نسبة الدعم العمومي الممنوح لتغطية مصاريف التدبير ما يناهز 39% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2021 دون احتساب مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية مقابل 53% سنة 2020 و47% سنة 2019.

وقد سجلت نسبة التمويل العمومي تفاوتا من حزب إلى آخر من مجموع الموارد المصرح بها وتراوحت ما بين 11% و13% بالنسبة لثلاثة أحزاب، وما بين 40% و68% بالنسبة لخمسة أحزاب، وما بين 80% و99% بالنسبة لعشرة أحزاب و100% بالنسبة لتسعة أحزاب.

وتجدر الإشارة إلى أن حزبين قدما حساباتهما لم يستفيدا من التمويل العمومي إما لعدم المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية لسنة 2016 (حزب النهج الديمقراطي العمالي) أو لعدم تسوية الوضعية اتجاه الخزينة (الحزب المغربي الحر) حيث اعتمدا بشكل حصري على مواردهما الذاتية.

2. وضعية إرجاع مبالغ الدعم العمومي غير المبرر إلى الخزينة

1.2. إرجاع 72 % من الدعم غير المبرر من طرف 16 حزبا (25,96 مليون درهم)

عملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، قام 16 حزبا خلال سنتي 2021 و2022 بإرجاع جزء من الدعم الممنوح لها إلى الخزينة بما مجموعه 25,96 مليون درهم، أي ما يعادل 72% من الدعم غير المبرر (تم إرجاع 7,68 مليون درهم خلال سنة 2021 و18,28 مليون درهم خلال سنة 2022)، وتخص هذه المبالغ مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات انتخابية سابقة وكذا بالاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021

(25,17 مليون درهم بالنسبة لسبعة أحزاب) إلى جانب مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (0,79 مليون درهم بالنسبة لثلاثة عشر حزبا) كما يوضح الملحق رقم1.

2.2. عدم إرجاع مبلغ 10,32 مليون درهم من الدعم غير المبرر من طرف 13 حزبا

سجل المجلس أن 13 حزبا لم يقم، إلى حدود أواخر ديسمبر 2022، بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 10,32 مليون درهم، وتشمل مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 (5,78 مليون درهم بالنسبة لحزب واحد) ولسنتي 2016 و2015 (2,97 مليون درهم بالنسبة لثمانية أحزاب) وكذا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنوات 2021 و2020 و2017 (1,57 مليون درهم بالنسبة لتسعة أحزاب)، كما هو موضح في الملحق رقم 2. ويتوزع هذا المبلغ بين:

- مبلغ دعم غير مستعمل أو مستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها (2,14 مليون درهم)؛
- مبلغ لم يتم تبرير صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة (1,28 مليون درهم)؛
- مبلغ دعم غير مستحق (6,90 مليون درهم)؛

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأحزاب السياسية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمراسيم بتطبيق أحكامها.

ثانيا. وضعية النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها

1. اتسام النفقات الإجمالية بأهمية النفقات الانتخابية

بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية ما مجموعه502,27 مليون درهم برسم سنة 2021، تتوزع بين مصاريف **الحملات** الانتخابية بمبلغ 378,90 مليون درهم (75,44%)، ونفقات التدبير بمبلغ 123,37 مليون درهم شاملة لتكاليف التسيير بمبلغ 115,47 مليون درهم (22,99%)، وتكاليف اقتناء أصول ثابتة بمبلغ 7,65 مليون درهم (1,52%)، بالإضافة إلى تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بمبلغ 0,25 مليون درهم (0,05%).

2. ارتفاع تكاليف تسيير الأحزاب ب 24%

بين تحليل المعطيات المتعلقة بالنفقات المصرح بصرفها بأن تكاليف التسيير قد بلغت 115,47 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا ب 24% مقارنة بسنة 2020، بحيث سجلت هذه التكاليف 88,17 مليون درهم سنة 2020 و119,33 مليون درهم سنة 2019- ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالرجوع التدريجي للتدبير الاعتيادي للأحزاب السياسية بعد تخفيف القيود الاحترازية المرتبطة بتفشي جائحة كورونا.

وتتوزع تكاليف التسيير برسم سنة 2021 ما بين تكاليف المستخدمين (31,44 %) وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (17,04 %) وتكاليف الإيجار (15,61%) وتكاليف خارجية مختلفة (13,75%) وتكاليف المشتريات من مواد ولوازم (9,51%) بالإضافة إلى تكاليف أخرى مختلفة (12,66%).

3. 92% من النفقات الإجمالية تم تنفيذها من طرف ثمانية أحزاب

تم تنفيذ 92% من النفقات المصرح بصرفها، دون احتساب تكاليف الحملات الانتخابية، من طرف ثمانية (08) أحزاب سياسية، وذلك على غرار ما تم تسجيله خلال السنوات الفارطة، أي ما يعادل 113.31 مليون درهم من بين 123,37 مليون درهم. في هذا الصدد، نفذت أربعة أحزاب ما بين 15% و27% من إجمالي النفقات المصرح بها (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال). كما نفذت أربعة أحزاب أخرى ما بين 2% و4% من مجموع النفقات المصرح بها (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري).

فيما تم تنفيذ 8% من النفقات المصرح بها من طرف 21 حزبا، وهو ما يعادل مبلغ 10,06 مليون درهم من بين 123,37 مليون درهم (الملحق رقم 3).

4. ضرورة العمل على تحسين تبرير النفقات

بلغ **مجموع** مبالغ النفقات موضوع ملاحظات المجلس ما يناهز 5,14 مليون درهم همت 15 حزبا، أي 4,17% من مجموع نفقات التدبير (تمثل تكاليف التسيير بالإضافة إلى تكاليف اقتناء الأصول الثابتة ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية) المصرح بصرفها من طرف 29 حزبا (123,37 مليون درهم). هذه الوضعية تؤشر إلى ارتفاع ملحوظ للنفقات غير المبررة مقارنة مع سنوات 2020 (1%) و2019 (2%) و2018 (3%).

وفي ما يلي أبرز الملاحظات المسجلة في هذا الإطار، خارج تكاليف الحملات الانتخابية التي ستضمن نتائج فحصها في تقارير خاصة طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

1.4. ارتفاع نسبة النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة

بين تدقيق حسابات الأحزاب السياسية بأن ستة أحزاب لم تدعم جزءا من النفقات المصرح بها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل. وقد بلغ مجموع هذه النفقات 4,77 مليون درهم، أي بنسبة 3,87% من مجموع نفقات التدبير المصرح بصرفها برسم سنة 2021، مقابل 0,76% في 2020 و1,30% في 2019.

ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

- الحزب الديمقراطي الوطني: بالنسبة لنفقات بمبلغ 83.326,00 درهم، أي بنسبة 97,12% من مجموع نفقات الحزب (85.794,25 درهم)؛
- حزب الاتحاد الدستوري: بالنسبة لنفقات بمبلغ 511.124,00 درهم، أي ما يعادل نسبة 26,77% من مجموع نفقات الحزب (1,91مليون درهم)؛
- حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية: بالنسبة لنفقات بمبلغ 145.684,60 درهم، أي بنسبة 26,08% من مجموع نفقات الحزب (145.684,60 درهم)؛
- حزب العدالة والتنمية: بالنسبة لنفقات بمبلغ 3,30 مليون درهم، تم إنجازها من طرف المكاتب المحلية للحزب، وهو ما يعادل نسبة 9,90% من مجموع نفقات الحزب (33,28 مليون درهم)؛
- حزب الاستقلال: بالنسبة لنفقات بمبلغ 672.266,10 درهم، تم إنجازها من طرف المفتشيات المحلية للحزب، أي ما يعادل نسبة 3,55% من مجموع نفقات الحزب (18,96 مليون درهم)؛
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: بالنسبة لنفقات بمبلغ 55.000,00 درهم، أي بنسبة 1,33% من مجموع نفقات الحزب (4,13 مليون درهم).

ويوضح الملحق رقم 4 وضعية النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2021

2.4. استقرار نسبة النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية

لاحظ المجلس بأن أربعة أحزاب سياسية قد صرحت بنفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية، بمبلغ 47.658,00 درهم أي ما يمثل 0,04 % من مجموع نفقات التدبير، مقابل 0,04% في 2020 و0,03% في 2019.

ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

- قام حزب النهج الديموقراطي العمالي بتبرير نفقتين بمبلغ إجمالي قدره 11.500,00 درهم بواسطة وثائق داخلية، رغم أنها لا تندرج ضمن النفقات الصغرى المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وتمثل هذه النفقات نسبة 49.12% من إجمالي نفقات الحزب (23.414,13 درهم)؛
- كما قام حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بتبرير نفقات تتعلق بتكاليف الإيجار والحصول على الخدمات، بمبلغ 18272.00 درهم، بواسطة "سندات لأجل "وسندات وتسليم أو استلام، بدلاً من دعمها بالوثائق المبررة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل (الفواتير والاتفاقات ومذكرات التعويضات، إلخ). وتمثل هذه النفقات 3.81% من إجمالي نفقات الحزب (479،908.00 درهم)؛
- فيما قام حزب الخضر المغربي بتبرير نفقات تتعلق بتكاليف الاستقبال بمبلغ إجمالي قدره 8،386,00 درهم بفواتير لا تتضمن جميع المعلومات المطلوبة، ولا سيما رقم التقييد في السجل التجاري، ورقم التعريف الضريبي، والتعريف المشترك للمقاولة، كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، ولا سيما المدونة العامة للضرائب (المادتين 145 و146). وتمثل هذه النفقات 3.04% من إجمالي نفقات الحزب (275.466,72 درهم)؛
- وقام حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بتبرير نفقات شراء الكتب بمبلغ إجمالي قدره 9.500,00 درهم بفواتير لا تتضمن جميع المعلومات المطلوبة، لا سيما موضوع النفقة وكمية التوريدات، كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، خصوصا المدونة العامة للضرائب (المادة 145)، والقانون رقم 08-31 المتعلق

بتدابير حماية المستهلك (المادة 4) والمرسوم رقم 2.12.503 المتعلق بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم 08-31 سالف الذكر (المادة 25). وتمثل هذه النفقات 1.58% من إجمالي نفقات الحزب (602.529,88 درهم).

3.4. استقرار نسبة النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب

قامت سبعة أحزاب بتبرير نفقات تتعلق بتكاليف استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والكراء وأداء الضرائب والرسوم بواسطة وثائق إثبات معنونة في غير اسم الحزب المعني. وقد بلغ مجموع هذه النفقات 322.306,14 درهم، أي بنسبة 0,26 % من مجموع نفقات التدبير، مقابل 0,28% في 2020 و0,27% في 2019 و0,39% في 2018 و0,25% في 2017. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

- الحزب الليبرالي المغربي بالنسبة لنفقات بمبلغ 160.000,00 درهم أي 60,09% من إجمالي نفقات الحزب (266.270,02 درهم)؛
- حزب الاستقلال: بالنسبة لنفقات بمبلغ 52.874,27 درهم، أي ما يعادل 28% من إجمالي نفقات الحزب (18,96 مليون درهم).
- حزب النهضة والفضيلة، بالنسبة لنفقة بمبلغ 93.178,73 درهم، أي 93.178,73 درهم، أي ما يعادل 18,52% من إجمالي نفقات الحزب (503.117,23 درهم)؛
- حزب النهج الديمقراطي العمالي، بالنسبة لنفقة بمبلغ 1.151,43 درهم أي ما يعادل 4,92% من إجمالي نفقات الحزب (23.414,13 درهم)؛
- حزب المجتمع الديمقراطي، بالنسبة لنفقة بمبلغ 10.771,61 درهم، أي ما يعادل 2,35% من إجمالي نفقات الحزب (457.433,69 درهم)؛
- حزب الوسط الاجتماعي، بالنسبة لنفقة بمبلغ 1.926,01 درهم، أي ما يعادل 0,41% من إجمالي نفقات الحزب (468.418,70 درهم)؛
- حزب الانصاف، بالنسبة لنفقة بمبلغ 2.404,09 درهم، أي ما يعادل 0,37% من إجمالي نفقات الحزب (650.715,61 درهم).

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس **لم يسجل أي استخدام للدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية لغير الغايات المرتبطة بمصاريف التدبير**.

4.4. ضرورة التقيد بالسقف القانوني لأداء النفقات نقدا

قامت ستة (06) أحزاب خلال سنة 2021 بأداء نفقات بما **مجموعه 392.611,55 درهم** نقدا رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يتجاوز 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية التي تنص على أنه " يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك". ويتعلق الأمر بكل من حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (167.088,00 درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (102.032,00 درهم) وحزب جبهة القوى الديمقراطية (61.991,55 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (30.000 درهم) وحزب الإنصاف (20.000,00 درهم) وحزب العدالة والتنمية (11.500,00 درهم).

ثالثا. تقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

من بين أهداف المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09، السعي لتحديث تدبير هذه الهيئات. وتلزم الأحزاب بمسك محاسبتها وفق مقتضيات المخطط المحاسبي المذكور. ويحيل هذا المخطط على الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يفرض احترام المبادئ السبعة المحاسبية المتعلقة باستمرارية الاستغلال ودوام المناهج والكلفة التاريخية وتخصص الدورات المحاسبية والحيطة والوضوح والأهمية الدالة.

وفي هذا الإطار، وقف المجلس على مجموعة من الملاحظات تتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها ومسك محاسبتها وتدبيرها المالي والإداري.

1. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية

1.1. تراجع طفيف في تقديم الحسابات السنوية

عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، تلزم الأحزاب السياسية بتقديم حساباتها السنوية برسم سنة 2021 للمجلس داخل أجل أقصاه 31 مارس 2022. في هذا الصدد، قدم 29 حزبا من أصل 34 حزبا، حساباتهم السنوية، مقابل 30 حزبا برسم سنة 2020 و32 حزبا برسم 2019.

وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، فقد أدلى 18 حزبا بحساباتهم داخل الأجل القانوني. في حين قدم 11 حزبا حساباتهم خارج الأجل القانوني. وفي هذا الصدد، تراوحت مدة التأخير في تقديم الحسابات ما بين 128 يوما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، وما بين 53 و69 يوما بالنسبة لأربعة أحزاب (حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب المغربي الحر والحزب الاشتراكي الموحد والحزب الديمقراطي الوطني)، وما بين 27 و44 يوما بالنسبة لثلاثة أحزاب أخرى (حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب النهج الديمقراطي العمالي وحزب المجتمع الديمقراطي)، وما بين يوم واحد و20 يوما بالنسبة لثلاثة أحزاب (حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب الأمل وحزب الخضر المغربي).

كما أن خمسة أحزاب تخلفت عن تقديم حساباتها للمجلس، ويتعلق الأمر بكل من حزب الإصلاح والتنمية وحزب العهد الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب القوات المواطنة.

كما لوحظ أن 14 حزبا لم يقدموا كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

2.1. تقديم 22 حسابا مشهودا بصحته بدون تحفظ من طرف الخبير المحاسب وست (6) حسابات بتحفظ وحساب واحد غير مشهود بصحته

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، يتعين على الأحزاب السياسية أن تقوم بحصر حساباتها سنويا والإشهاد بصحتها بواسطة خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب. واستنادا إلى ذلك، نص القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، على أن كل حزب ملزم عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه.

في هذا الإطار، قدم 28 حزبا حسابات مشهودا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل 27 حزبا سنة 2020 و28 حزبا سنة 2019. فيما قدم حزب واحد حسابه السنوي في غياب تقرير الخبير المحاسب وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة حسابه، ويتعلق الأمر بحزب الحركة

الديمقراطية الاجتماعية، مقابل حزبين (02) سنة 2020 وحزب واحد (01) سنة 2019.

كما تجدر الإشارة إلى أن 22 حزبا من بين الأحزاب التي أدلت بتقرير الخبير المحاسب، قدمت حسابات مشهودا بصحتها بدون تحفظ، مقابل خمسة وعشرين (25) حزبا سنة 2020 وستة وعشرين (26) حزبا سنة 2019، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب العدالة والتنمية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الديمقراطيين الجدد وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الأمل وحزب الإنصاف وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الشورى والاستقلال وحزب النهضة والفضيلة وحزب العمل وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

فيما قدمت ستة (06) أحزاب حسابات مشهودا بصحتها بتحفظ، مقابل حزبين في كل من سنة 2020 و2019، وتتعلق التحفظات أساسا بالقصور في تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات الاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر وتسوية الوضعية القانونية للعقارات وغياب الوثائق المبررة لبعض النفقات وغياب الجرد السنوي للأصول ووضعية العاملين لدى بعض الأحزاب.

لذلك، يوصي المجلس الأحزاب السياسية بالحرص على تقديم الحساب السنوي في الأجل القانوني وأن يكون مصادقا عليه من طرف خبير محاسب ومدعوما بكل الوثائق المطلوبة، كما هو منصوص عليه في النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

2. نقائص في التدبير المالي والمحاسبي وضرورة تجاوزها

همت الملاحظات المسجلة من طرف المجلس في هذا الإطار 22 حزبا من بين 29 قدموا حساباتهم.

1.2. تنزيل العمليات المحاسبية في حسابات غير ملائمة

لم تحترم بعض الأحزاب مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، وكذا قاعدة

"الشمولية"، التي تلزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

في هذا الصدد، لم تقم خمسة (05) أحزاب بتنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة ويتعلق الأمر بكل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي العمالي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي.

كما لم يقم حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بإدراج العتاد المقتنى على مستوى جدول الأصول الثابتة غير المالية في الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية. ولم يقم حزب الاتحاد الدستوري بتنزيل أي مبلغ على مستوى الجدول المخصص لسندات المساهمة فيما يظهر الحساب "سندات المساهمة" رصيدا بمبلغ خمسة مليون درهم. فيما قام حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بتسجيل مبلغ الدعم المقدم لجريدة الحزب على مستوى جدول الإعانات المقدمة للجمعيات والمؤسسات.

على صعيد آخر، لم تقم خمسة (05) أحزاب بإدراج مبالغ الدعم التي منحت لها خلال سنة 2021 برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتهما الانتخابية بمناسبة اقتراعات 2021 وكذا المصاريف المنجزة في إطار هذه الحملات، على مستوى حساب العائدات والتكاليف وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية"، التي تلزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. ويتعلق الأمر بكل من حزب الديمقراطيين الجدد وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الأمل وحزب العمل وحزب النهضة.

2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة

لم تدرج تسعة **(09) أحزاب** مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة". ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي والحزب المغربي الحر وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب النهضة وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني.

3.2. عدم احترام القواعد المحاسبية لمسك حساب "الصندوق"

قدمت ثلاثة (03) أحزاب حساب "الصندوق" بأرصدة دائنة أحيانا وذلك خلافا لمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لا تسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور. ويخص الأمر كلا من حزب الإنصاف وحزب الشورى والاستقلال وحزب المجتمع الديمقراطي. كما لم تقم ثلاثة (03) أحزاب بإدراج العمليات التي قامت بها نقدا على مستوى حساب "الصندوق"، ويتعلق الأمر بكل من حزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

4.2. عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية

سجل المجلس أن تسعة **(09) أحزاب** لم تراع في مسك محاسبتها بعض الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، مقابل ثمانية أحزاب في 2020 و2019، بحيث لم تحترم هذه الأحزاب، على مستوى مسك محاسبتها، مصنف الحسابات المبسطة والخاصة والقوائم المرفقة بالملحقين رقم 1 و2 من المخطط المذكور. في هذا الصدد، تم تقييد بعض التكاليف ذات طبيعة خاصة حسب طبيعتها عوض إدراجها في الحسابات الملائمة، كما هو الشأن بالنسبة للحسابات "6184 -مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة انتخابات عامة" و"6185 -مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" و"6186- المصاريف المدرجة ضمن الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء".

ويتعلق الأمر بكل من حزب الأصالة والمعاصرة والحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب البيئة والتنمية المستدامة والحزب المغربي الحر وحزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

5.2. أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنات الختامية

قدمت **ثلاثة (03) أحزاب** موازنات لا تتضمن الأرصدة الختامية المبينة على مستوى موازنة سنة 2020 أو لم تقم بترحيل نفس الأرصدة الختامية، وذلك خلافا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة (Règle d'intangibilité du bilan) المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي

ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة. ويخص الأمر الحزب المغربي الحر وحزب النهضة وحزب التقدم والاشتراكية اللذين قدموا موازنات بأرصدة ختامية لسنة 2020 مختلفة عن أرصدة افتتاح سنة 2021.

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأحزاب السياسية بالحرص على تجويد مسك المحاسبة واحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصا مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، وذلك من خلال مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه.

3. أهم نتائج تحليل الأجوبة على الاستبيان الموجه للأحزاب السياسية والحاجة الماسة لمواكبتها بهدف تحسين تدبيرها الإداري والمالي والمحاسبي

ترجع النقائص المسجلة من طرف المجلس، والمتواترة منذ سنة 2012، أساسا إلى ضعف البنيات التدبيرية والبشرية للأحزاب السياسية، حيث تبين من خلال تحليل أجوبة الأحزاب على الاستبيان الذي وجهه إليهم بهذا الخصوص ما يلي:

1.3. 38% من الأحزاب لا تقوم بإعداد ميزانية توقعية لمواردها وتكاليفها

انبثق عن تحليل الأجوبة على الاستبيان أن 38% من الأحزاب (10 أحزاب ضمن 26 حزبا) لا تقوم بإعداد ميزانية لتقدير طبيعة ومبلغ موارد وتكاليف الحزب.

2.3. عدم اعتماد مسطرة لتنظيم وتتبع تنفيذ المداخيل (53,8%) والنفقات (69,2%)

لا يتوفر 14 حزبا ضمن 26 على مسطرة من أجل تتبع استخلاص الموارد غير العمومية مما يمثل 53,8% من الأحزاب المعنية كما لا يتوفر 18حزبا على مسطرة تنظم تحديد وصرف النفقات أي ما نسبته 69,2% من العينة المتوصل بأجوبتها.

3.3. 27,6% من العاملين بالأحزاب السياسية يتوفرون على مستوى تعليم عالي

تبين من خلال أجوبة الأحزاب السياسية أن 27,6 % فقط من إجمالي العاملين بمصالحها الإدارية البالغ 434 عاملا يتوفرون على مستوى تعليم عالي فيما يسجل تفاوت كبير في أعداد العاملين ما بين أحزاب تشغل أكثر من 100 عامل (حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة) وأحزاب أخرى صرحت بأعداد جد محدودة بل بغياب مطلق للموارد البشرية بالإضافة إلى محدودية الدورات التكوينية المنظمة لفائدتهم.

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأحزاب السياسية بالعمل على تقوية قدراتها على مستوى التدبير الإداري والمالي والمحاسبي، لاسيما من خلال القيام بتدعيم البنيات الإدارية والموارد البشرية.

كما يوصي المصالح المختصة بوزارة الداخلية بمواكبة الأحزاب السياسية من خلال دعم تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة الأطر المكلفة بالتدبير الإداري والمحاسبي والمالي، وكذا إعداد دليل للمساطر المحاسبية ونظام معلوماتي موحد، من أجل استعمال أوسع وأفضل للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ملحق 1: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة
إلى حدود أواخر ديسمبر 2022 (بالدرهم)

الاستحقاقات الانتخابية المعنية/الدعم السنوي	2020		2021		2022	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاقات الانتخابية						
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين					حزب التجمع الوطني للأحرار	759723,27
					حزب الحركة الشعبية	10 945,80
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية					حزب التجمع الوطني للأحرار	9 146 253,68
					حزب الوحدة والديمقراطية	131 023,44
					حزب الحركة الشعبية	39 228,44
اقتراع8 سبتمبر2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب					حزب العدالة والتنمية	2 893 000.00
					حزب التجمع الوطني للأحرار	1 071 704.16
					حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	87 988,87
					حزب العمل	66 094,82
					حزب الشورى والاستقلال	27 174,21
					حزب البيئة والتنمية المستدامة	25 743,96
					حزب الحركة الشعبية	8 375.94
					الحزب المغربي الحر	6 783,95
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب النهضة والفضيلة	277 000,00	حزب الحركة الشعبية	280 105,00	حزب التجمع الوطني للأحرار	984 848,38
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	151 764,61	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	150 000,00		
	حزب العمل	121 107,88				
	حزب المجتمع الديمقراطي	99 564,00				
	حزب الخضر المغربي	85 297,59				
	حزب الانصاف	83 112,91				
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	20 406,67				
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب التجمع الوطني للأحرار	1 400 000,00		
			حزب الحركة الشعبية	78 000,00		
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	حزب الاستقلال	2 449 896,85	حزب الاستقلال	2 449 896,85	حزب الاستقلال	2 449 896,85
	حزب التجمع الوطني للأحرار	1 835 104,11	حزب الحركة الشعبية	848 631,66	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63
	حزب الحركة الشعبية	603 368,34	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	400 000,00	الحزب المغربي الحر	200 000,00
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	265 288,85	الحزب المغربي الحر	400 000,00		
	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63		
	حزب جبهة القوى الديمقراطية	93 288,85				
	الحزب الاشتراكي الموحد	52 053,51				
اقتراعي 12 يونيو2009 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات و25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	683 296,02	حزب التجمع الوطني للأحرار	15 151,69
الدعم السنوي						
السنة المالية 2020			حزب جبهة القوى الديمقراطية	145 634,28	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	49 866,49
			حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	80 230,74	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	4 711,93
			حزب الوحدة والديمقراطية	37 766,98	حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 091,00
السنة المالية 2019	حزب الإصلاح والتنمية	12 000,00	حزب الحركة الشعبية	506 887,15		
			حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	11 845,68	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	95 560,81
السنة المالية 2018	حزب الانصاف	110 925,39				
	حزب جبهة القوى الديمقراطية	104 199,84				
السنة المالية 2017	حزب الخضر المغربي	215 680,91				
	حزب الوسط الاجتماعي	146 739,65				
	حزب المجتمع الديمقراطي	65 286,46				
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	52 374,53				
	حزب البيئة والتنمية المستدامة	42 680,94				
المجموع		7 092 056,52		7 677 208,99		18 282 082,32
مجموع 2021 - 2022						25 959 291,31
المجموع العام						33 051 347,83

ملحق 2: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة إلى حدود أواخر ديسمبر 2022 حسب الاستحقاقات الانتخابية والسنوات المالية (بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	مبالغ دعم غير مستحقة		لغير الغايات التي منحت من أجلها		بوثائق الإثبات المطلوبة	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاقات الانتخابية						
اقتراعات 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية	حزب العدالة والتنمية	5.785.122,26	تجدر الإشارة إلى أن تحديد المبالغ غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة سيتم حصرها ضمن التقارير المتعلقة بفحص مستندات إثبات صرف مساهمة الدولة في الحملات الانتخابية للأحزاب المعنية			
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			الحزب الديمقراطي الوطني	290 202,00	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حزب العهد الديمقراطي	616 579,56 240 000,00
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	185 076,00		
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	الحزب المغربي الحر الحزب الديمقراطي الوطني	470138,47 651 991,70	الحزب المغربي الحر	94 495,68	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	421 311,41
الدعم السنوي						
السنة المالية 2021			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حزب الخضر المغربي حزب الإصلاح والتنمية حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حزب النهضة حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حزب المجتمع الديمقراطي حزب الوحدة والديمقراطية	311 402,61 193 283,28 468750,00 53 418,86 35 366,15 31 987,00 11 315,77 10 491,71		
السنة المالية 2020			حزب الإصلاح والتنمية حزب الخضر المغربي حزب الانصاف	211 006,95 150 761,49 66 034,77		
السنة المالية 2017			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	25 068,36		
المجموع		6.907.252,43		2.138.660,63		1.277.890,97
المجموع العام				10 323 804,03		

ملحق 3: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2019-2021 (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	2019		2020		2021 (*)	
1	حزب التجمع الوطني للأحرار	46 108 379,27	32%	27 213 233,58	22%	20 520 284,15	17%
2	حزب الأصالة والمعاصرة	14819683,46	10%	27 304 789,74	22%	24 602 462,45	20%
3	حزب العدالة والتنمية	38 747 122,28	27%	29 973 172,44	25%	33 284 780,61	27%
4	حزب الاستقلال	19212608,92	13%	15 996 303,91	13%	18 962 868,45	15%
5	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 454 911,45	3%	4 140 101,21	3%	4 129 841,96	3%
6	حزب الحركة الشعبية	4850772,46	3%	3 607 878,24	3%	4 966 468,46	4%
7	حزب التقدم والاشتراكية	3 178 713,07	2%	2 677 350,30	2%	4 937 382,93	4%
8	حزب الإتحاد الدستوري	1388685,84	1%	1 537 208,89	1%	1 909 217,60	2%
	المجموع (8 أحزاب)	132 760 876,75	91%	112 450 038,31	92%	113 313 306,61	92%
	باقي الأحزاب السياسية (21 حزبا)	12967442,04	9%	9 616 400,17	8%	10 058 783,78	8%
	المجموع العام	**145 728 318,79**	100%	**122 066 438,48**	100%	**123 372 090,39**	100%

(*) النفقات المنجزة خارج مصاريف الحملات الانتخابية برسم اقتراعات 2021

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية 2019-2021

ملحق 4: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2021 (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات	نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب		المجموع	
			المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
1	حزب العدالة والتنمية	33 284 780,61	3 296 358,00	9,90%					**3 296 358,00**	**9,90%**
2	حزب الاستقلال	18 962 864,45	672 266,10	3,55%			52 874,27	0,28%	**725 140,37**	**3,82%**
3	حزب الاتحاد الدستوري	1 909 217,60	511 124,00	26,77%					**511 124,00**	**26,77%**
4	الحزب المغربي الحر	266 270,02					160 000,00	60,09%	**160 000,00**	**60,09%**
5	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	558 645,41	145 684,60	26,08%					**145 684,60**	**26,08%**
6	حزب النهضة والفضيلة	503 117,23					93 178,73	18,52%	**93 178,73**	**18,52%**
7	الحزب الديمقراطي الوطني	85 794,25	83 326,00	97,12%					**83 326,00**	**97,12%**
8	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 129 841,96	55000	1,33%					**55 000,00**	**1,33%**
9	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	479 908,00			18 272,00	3,81%			**18 272,00**	**3,81%**
10	حزب النهج الديمقراطي	23 414,13			11 500,00	49,12%	1 151,43	4,92%	**12 651,43**	**54,03%**
11	حزب الوسط الاجتماعي	468 418,70	9 213,86	1,97%			1926,01	0,41%	**11 139,87**	**2,38%**
12	حزب المجتمع الديمقراطي	457 433,69					10 771,61	2,35%	**10 771,61**	**2,35%**
13	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	602 529,88			9 500,00	1,58%			**9 500,00**	**1,58%**
14	حزب الخضر المغربي	275 466,72			8 386,00	3,04%			**8 386,00**	**3,04%**
15	حزب الانصاف	650 715,61					2 404,09	0,37%	**2 404,09**	**0,37%**
	المجموع	**62 658 418.26**	**4 772 972,56**	**7,62%**	**47 658,00**	**0,08%**	**322 306,14**	**0,51%**	**5 142 936,70**	**8,21%**

ملحق 5: مؤشرات حول نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب

	الأحزاب السياسية	الإدلاء بالحسابات			الإشهاد بصحة الحساب من طرف الخبير المحاسب		
		عدم الإدلاء	الإدلاء داخل الأجل	الإدلاء خارج الأجل	عدم الإشهاد	الإشهاد بتحفظ	الإشهاد بدون تحفظ
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		x				x
2	حزب الأصالة والمعاصرة		x				x
3	حزب الاستقلال		x			x	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		x				x
5	حزب الحركة الشعبية		x			x	
6	حزب التقدم والاشتراكية		x				x
7	حزب الاتحاد الدستوري		x				x
8	حزب العدالة والتنمية			x			x
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية			x	x		
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		x			x	
11	الحزب الاشتراكي الموحد			x			x
12	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي			x			x
13	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي			x			x
14	حزب الديمقراطيون الجدد		x				x
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة		x				x
16	الحزب المغربي الحر			x		x	
17	حزب الأمل			x			x
18	حزب الإنصاف		x				x
19	حزب الخضر المغربي			x			x
20	حزب الوحدة والديمقراطية		x				x
21	حزب الوسط الاجتماعي		x				x
22	حزب الإصلاح والتنمية	x					
23	حزب الشورى والاستقلال		x				x
24	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		x			x	
25	حزب النهضة والفضيلة		x				x
26	حزب العمل		x				x
27	حزب النهضة		x			x	
28	حزب المجتمع الديمقراطي			x			x
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	x					x
30	الحزب الديمقراطي الوطني			x			x
31	حزب العهد الديمقراطي	x					
32	حزب النهج الديمقراطي العمالي			x			x
33	حزب القوات المواطنة	x					
34	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	x					
	المجموع	**5**	**18**	**11**	**1**	**6**	**22**